

تقرير جديد لـ «معهد ميتفيم»:
أحداث القدس وغزة أبرزت مدى
مركزية الصراع مع الفلسطينيين



صفحة (٢)

الانسحاب من أفغانستان من منظور
إسرائيلي.. «الضعف الأميركي
سيكلف إسرائيل ثمناً باهظاً»!



صفحة (٣)

الاسرائيلي المنتزه

الثلاثاء ٢٠٢١/٨/٣١ الموافق ٢٢ محرم ١٤٤٣ هـ العدد ٥٠٥ السنة التاسعة عشرة

الاسرائيلي
المنتزه

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن



مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

كلمة في البداية

أول اجتماع بين بينيت وبايدن.. الخلافات في الرأي لا تفسد للود قضية!

المتوسط. وفي هذا الشأن كتب أحد الساسة الإسرائيليين السابقين أنه من النقطه الزمنية الحالية تبدو تافهة وسطحية خطة جون كيري، الذي شغل منصب وزير الخارجية الأميركي إبان ولاية الرئيس السابق باراك أوباما، والتي دعت إلى إرساء أمن إسرائيل بواسطة اتفاقيات مع السلطة الفلسطينية، وعبر مراقبة قوات طوارئ دولية من الأمم المتحدة في منطقة الحدود بين الجانبين، ومن خلال تقديم ضمانات أميركية.

لا بد من أن نشير كذلك إلى أنه منذ بدء ولاية بايدن ثمة انشغال في إسرائيل بالوجهة العامة التي تعززت الولايات المتحدة السير نحوها في ضوء مؤشرات تدل على أنها على أعتاب تغيير ما في المقاربة المتعلقة بسياساتها الخارجية، وما قد يترتب على ذلك من تأثير في سياسة اليمين الإسرائيلي الحاكم، وداخل هذا الانشغال علت أصوات كثيرة أعربت عن ثققتها بأن بايدن ومستشاريه سيعرفون كيف يفصلون بين الثأوي والأساس، وأنهم حينما سينظرون إلى خريطة الشرق الأوسط «سيشاهدون أن هناك دولة واحدة مستقرة وحليفة حقيقية لهم في المنطقة هي إسرائيل»، بحسب ما أكد أحد الدبلوماسيين السابقين. بموازاة ذلك ارتأى عدد من المسؤولين والمحليين إطلاق موسم التلويح بالخدمات الأمنية، التي تقدمها إسرائيل إلى الولايات المتحدة، وتعتبر برأيهم أفضل ضمان لصيانة «العلاقات الخاصة» بين الدولتين في المدى البعيد. وما أمكن استقظاره مما كتبه هؤلاء أن العلاقات الأمنية بين الولايات المتحدة وإسرائيل تتسم بطابع خاص لا يقدر عليه حتى أي تبدل للإدارات الأميركية. وينشر بهذا الشأن تحديداً إلى أنه منذ هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١ تبدو مضى، في ظل الخطر الجديد المتمثل بالإرهاب العالمي، ولكنها كانت وثيقة في ما سبق.

وسيق أن أشرنا إلى أن من بين الأمور التي جرى إعادة التذكير بها في هذا الصدد ما يلي:

أولاً، منذ يوم ٢٧ كانون الأول ١٩٢٢ قال الرئيس الأميركي جون كينيدي لوزيرة الخارجية الإسرائيلية في ذلك الوقت غولدا مئير إن «الولايات المتحدة علاقات خاصة مع إسرائيل في الشرق الأوسط يمكن مقارنتها فقط بالعلاقات التي تربطها مع بريطانيا فيما يخص سلسلة طويلة من المسائل الدولية»، وفي أثناء الحرب الباردة (بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق) كانت هناك مصالح استراتيجية مشتركة للبلدين في كبح ما وصف بالعنصرية التي كانت سمة ملازمة لدول تحت رعاية الاتحاد السوفياتي في الشرق الأوسط، ولاحت تلك المصالح في أفق حالها، فإنه فيما يتعلق بالثانية لا يسعدنا سوى الافتراض بأن إسرائيل أكدت عبر بينيت أنها أفضل من يحافظ على المصالح الأميركية في منطقة الشرق الأوسط حتى مع وجود الولايات المتحدة فيها، فالما عند تغادرها، كما أنه المتوقع أنها حاولت وستظل تحاول الدفع قدماً بجهود ترميم سيرورة التطبيع مع مزيد من الدول العربية وفقاً للقاعدة التي عمل على إرسائها نتينهايو: «السلام في مقابل السلام»، ما يعصب بشكل مباشر في خدمة سياساتها الراهنة حيال القضية الفلسطينية والتي يقف في صلبها نزع إدارة الصراع وإجراء تسويته حتى إشعار آخر.

يضاف إلى ذلك كله أن انسحاب الولايات المتحدة من الشرق الأوسط يخدم المقاربة الذاتية إلى أن إسرائيل في كل ما هو متعلق بأمنها لا يمكنها سوى أن تعتمد على نفسها، ومثلما ينطبق هذا على مواجهة إيران (أعلن رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي الجنرال أفيف كوخافي مؤخرًا أن تقدم البرنامج النووي الإيراني جعل الجيش الإسرائيلي يسرع خطه العمليانية لكبحه، وأن الميراثية الأمنية التي صودق عليها مؤخرًا معده لهذا الغرض، كما أن الجيش الإسرائيلي يعمل بصورة منهجة وبطرق متنوعة لتقليص نفوذ إيران في منطقة الشرق الأوسط، فهو ينطبق أكثر فأكثر على الموضوع تسوية الصراع مع الفلسطينيين، والوسع القبول إنه في هذا الصدد ثمة تشديد على خلاصة قديمة- جديدة فحوها أنه في كل ما يتعلق بأمن دولة الاحتلال الآن وإلى الأبد، لا يمكن لهذه الأخيرة سوى الاعتماد على نفسها وقوة ذراعها العسكرية، وبموجب ما كتب أكثر من مسؤول إسرائيلي سابق ومحلل سياسي فإن هذه الخلاصة اهتدى بها جميع زعماء إسرائيل بدءاً من نيفيد بن غوريون وصولاً إلى نتينهايو، ولا سيما حيال مسألتين ذاتي صلة: الأولى، إقرار «الحدود النهائية»، بحيث تكون «قابلة للدفاع عنها» ما يستلزم الاحتفاظ بمواقع استراتيجية مثل غور الأردن أو هضبة الجولان، والثانية، الحفاظ على مكانة إسرائيل الأمنية في كل المنطقة الجغرافية الواقعة بين نهر الأردن والبحر الأبيض

بقلم: أنطوان شلحت

كثيرة هي الأسباب التي تدعو إلى الاعتقاد بأن أول اجتماع بين الرئيس الأميركي الجديد جو بايدن، والرئيس الجديد للحكومة الإسرائيلية نفتالي بينيت، الذي عقد في البيت الأبيض يوم الجمعة الفائت بعد أن تم تأجيله بسبب هجوم كابول، جاء لخدمة كليهما على حد سواء، ما يفترض أنه تركّز في تحقيق هذا الغرض، لا في ما قد يحول دونه أو يضع عقبات أمامه.

ووفقاً لمعظم التقارير ركّز الزعيمان على ما يوحد أكثر مما على ما هو مختلف عليه، وكان ههما أكثر شيء أن يثبتا للعالم أن الخلافات في الرأي لا تفسد للود قضية، وقال بايدن إنه ناقش مع بينيت «عملية السلام» بين الإسرائيليين والفلسطينيين وبحث سبل تحقيق سلام فلسطيني- إسرائيلي بدون أن يذكر حل الدولتين كعادته، مشيراً إلى أن علاقة بلاده مع إسرائيل في أفضل أحوالها، من جهته لم يذكر بينيت أي شيء في الشأن الفلسطيني، ولكنه طلب في الاجتماع عدم إعادة فتح القضية الأميركية في القدس المحتلة خوفاً من تفكك ائتلافه وسقوط حكومته.

وفي سياق آخر قال بايدن إنه ناقش خطأ للتأكد من عدم تطوير إيران أسلحة نووية، مضيفاً أنه إن لم تنجح الدبلوماسية مع طهران سيتعين اتخاذ إجراءات أخرى، مؤكداً التزام واشنطن بأمن إسرائيل، بما في ذلك تجديد مخزون منظومة «القبة الحديدية» للدفاع الجوي.

كما هو معروف وبإد على السطح، وما يجب أن يقال هو أن تفجيرات كابول التي خيمت على اللقاء خدمت أجندة إسرائيل ورئيس حكومتها فيما يرتبط على وجه التحديد بنقطة خلاف بين الدولتين: الأولى، محاربة ما تصفه إسرائيل منذ ولاية نتينهايو بأنه «إرهاب إسلامي»، والثانية، نية الولايات المتحدة بل يمكن قول تصميها على الانسحاب من الشرق الأوسط لمواجهة تحديات داخلية وأخرى خارجية من مناطق أخرى وتحديداً من المين.

يبد أنه إذا بقيت نقطة الخلاف الأولى على حالها، فإنه فيما يتعلق بالثانية لا يسعدنا سوى الافتراض بأن إسرائيل أكدت عبر بينيت أنها أفضل من يحافظ على المصالح الأميركية في منطقة الشرق الأوسط حتى مع وجود الولايات المتحدة فيها، فالما عند تغادرها، كما أنه المتوقع أنها حاولت وستظل تحاول الدفع قدماً بجهود ترميم سيرورة التطبيع مع مزيد من الدول العربية وفقاً للقاعدة التي عمل على إرسائها نتينهايو: «السلام في مقابل السلام»، ما يعصب بشكل مباشر في خدمة سياساتها الراهنة حيال القضية الفلسطينية والتي يقف في صلبها نزع إدارة الصراع وإجراء تسويته حتى إشعار آخر.

يضاف إلى ذلك كله أن انسحاب الولايات المتحدة من الشرق الأوسط يخدم المقاربة الذاتية إلى أن إسرائيل في كل ما هو متعلق بأمنها لا يمكنها سوى أن تعتمد على نفسها، ومثلما ينطبق هذا على مواجهة إيران (أعلن رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي الجنرال أفيف كوخافي مؤخرًا أن تقدم البرنامج النووي الإيراني جعل الجيش الإسرائيلي يسرع خطه العمليانية لكبحه، وأن الميراثية الأمنية التي صودق عليها مؤخرًا معده لهذا الغرض، كما أن الجيش الإسرائيلي يعمل بصورة منهجة وبطرق متنوعة لتقليص نفوذ إيران في منطقة الشرق الأوسط، فهو ينطبق أكثر فأكثر على الموضوع تسوية الصراع مع الفلسطينيين، والوسع القبول إنه في هذا الصدد ثمة تشديد على خلاصة قديمة- جديدة فحوها أنه في كل ما يتعلق بأمن دولة الاحتلال الآن وإلى الأبد، لا يمكن لهذه الأخيرة سوى الاعتماد على نفسها وقوة ذراعها العسكرية، وبموجب ما كتب أكثر من مسؤول إسرائيلي سابق ومحلل سياسي فإن هذه الخلاصة اهتدى بها جميع زعماء إسرائيل بدءاً من نيفيد بن غوريون وصولاً إلى نتينهايو، ولا سيما حيال مسألتين ذاتي صلة: الأولى، إقرار «الحدود النهائية»، بحيث تكون «قابلة للدفاع عنها» ما يستلزم الاحتفاظ بمواقع استراتيجية مثل غور الأردن أو هضبة الجولان، والثانية، الحفاظ على مكانة إسرائيل الأمنية في كل المنطقة الجغرافية الواقعة بين نهر الأردن والبحر الأبيض



(أشپ)

لقاء بايدن - بينيت في البيت الأبيض يوم الجمعة الماضي (٢٧ آب).

أين يمكن أن تتلاقى أجندة بينيت الاستيطانية مع رؤية بايدن حول حل الدولتين؟

البقاء على «خطاب» حل الدولتين، وليس على برنامج عمل ملموس. بحسب معهد السلام الأميركي، فإن إدارة بايدن صنفت أولوياتها في الشرق الأوسط بشكل واضح وحصرتها في الملف الإيراني (العودة إلى صياغة اتفاق حول الملف النووي) والملف اليمني (إنهاء الحرب في اليمن).

بالعودة إلى إسرائيل، فإن بينيت يدرك هذه التفاصيل جيداً، وهذا قد يعني أنه سيتعامل مع الملف الفلسطيني بطريقتين متوازيتين: أولاً، بينيت الراض لإقامة دولة فلسطينية، لا يستثني باتاتا إمكانية التعامل والتفاوض مع القيادة الفلسطينية في رام الله شريطة أن لا يطغى هذا التفاوض على قضايا سياسية. فمثلاً، لا يمانع بينيت من دعم الاقتصاد الفلسطيني، أو تقديم قروض إنقاذية للسلطة الفلسطينية، أو حتى حل العديد من القضايا الحياتية التي من شأنها أن تقلل من احتقان الشارع الفلسطيني. ثانياً، على أجندة الائتلاف الحكومي، وكما هو منصوص عليه في الاتفاقيات الائتلافية الثنائية، يترتب مشروع التوسع الاستيطاني، هذا يشمل مد شبكات طرق جديدة، وتطوير البنية التحتية للمشروع الاستيطاني، والمضي قدماً في فرز أراضي الضفة الغربية وإعلان أقسام جديدة منها على أنها «أراضي دولة» بالإضافة إلى محاربة البناء الفلسطيني «غير الشرعي» في مناطق «ج»^(١) صحیح أن بينيت كان قد أرفق إعلانه حول عدم قيام دولة فلسطينية بتصريح آخر ينص على أنه لن يكون هناك ضم لمناطق «ج»، إلا أن بينيت يحاول أن يحدو حدو سابقه من خلال الاستعجال في تغيير الحقائق المادية على الأرض في الوقت الذي يعلن فيه ظاهرياً أنه يؤيد حل الدولتين، حتى لو أنه أعلن أنه لن تقوم دولة فلسطينية في ولايته.

في نهاية العام ٢٠١٨، نشر معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي في مفاوضات أنابوليس (٢٠٠٧)، بالإضافة إلى كوبي ميخائيل، والذي كان مسؤولاً عن الملف الفلسطيني في وزارة التخطيط الاستراتيجي الإسرائيلية. ووضع المؤلفان عدة سيناريوهات لمصير الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني أهمها: ١) الاستمرار في الوضع الراهن (أي إدارة الصراع)؛ ٢) الوصول إلى حل الدولتين؛ ٣) انفصال سياسي وجغرافي أحادي الجانب (قد لا يشمل إقامة دولة فلسطينية)؛ ٤) تطبيق القانون الإسرائيلي على أراضي «ج» (أي تطبيق مشروع الضم)؛ ٥) دولة واحدة بدون منح حقوق متساوية للفلسطينيين؛ ٦) دولة واحدة ديمقراطية.^(٢) في استفتاء قامت به المجلة الشهيرة «شؤون خارجية» (Foreign Affairs) ونشر بتاريخ ٢٤ آب،

في سياساتنا تجاه إسرائيل. هذا أمر لا نقاش فيه، التغيير الحقيقي هو أن الولايات المتحدة ستدري من الآن فصاعداً أن حل الدولتين هو الخيار الوحيد.^(٣)

ثمة أربعة التزامات مطلوبة من واشنطن كي تتمكن من القول إن أجندة بينيت وأجندة بايدن حيال الملف الفلسطيني في تناقض تام، الأمر الذي قد يعيد مشهد العلاقات الأميركية- الإسرائيلية في حقبة أوباما. انعدام أحدها هذه الالتزامات يوفر هامشاً عريضاً للانسجام ما بين الأجدنتين: أولاً، على الإدارة الأميركية أن تعلن أنها ملتزمة بحل الدولتين كخيار وحيد لإنهاء الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني. كان بايدن قد أعلن عن هذا الالتزام بشكل صريح في أكثر من مناسبة منذ توليه منصبه في كانون الثاني ٢٠٢١. لكن هذا لا يكفي، ثانياً، على الإدارة الأميركية أن تعلن حل الدولتين يتأتى من خلال مفاوضات مباشرة، سواء برعاية دولية أو بتفرد أميركي. فمثلاً، في العام ٢٠٢٠ أعلن ترامب أنه ملتزم بحل الدولتين، لكن «الدولة الفلسطينية» حسب رؤيته يمكن أن يتم فرضها بشكل تعسفي على الجانب الفلسطيني وبدون التفاوض معه، كما هي الحال في «صفقة القرن»، حتى الآن، لم يعلن بايدن عن نيته في الشروع بمفاوضات سلام. ثالثاً، على الإدارة الأميركية أن تعلن أن حدود العام ١٩٦٧ هي نقطة الأساس التي ستنتقل منها أي عملية مفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين. أيضاً هذه القضية غابت بشكل متعمد عن صفقة ترامب التي انطلقت من حدود مناطق الحكم الذاتي الحالية (مناطق «أ» و«ب»)، وحولت أراضي «ج» (حوالي ٦٠٪ من الضفة الغربية) إلى جغرافياً يمكن المساومة عليه. أما بايدن، فلا يجد نفسه مضطراً حتى الآن إلى تحديد جغرافياً المفاوضات. رابعاً، على الإدارة الأميركية أن تلتزم بخارطة طريق واضحة للوصول إلى حل الدولتين من خلال مفاوضات وعلى أساس حدود الرابع من حزيران. خارطة الطريق يجب أن تشكل رؤية أولية لموقف الولايات المتحدة من قضية الحدود، القدس، اللاجئين والأمن وغيرها. فمثلاً، قام ترامب

ب تعيين صهره كوشنير لوضع خارطة طريق. بينما أوباما (٢٠٠٩-٢٠١٧) كان قد عين جورج ميتشل خلال ٤٨ ساعة من توليه منصبه كمبعوث للشرق الأوسط والذي وضع الملف الفلسطيني على سلم أولوياته. أما جورج بوش الابن (٢٠٠١-٢٠٠٩) فقد قدم أيضاً رؤيته لحل الدولتين من خلال خارطة الطريق أعلن عنها في حزيران ٢٠٠٢.

بالنسبة لإدارة بايدن، فإنها قد التزمت حتى الآن بالنقطة الأولى (أي الإعلان عن حل الدولتين كخيار وحيد)، وأهملت الالتزام بالنقاط الأخرى. وهذا ما يجعل التناقض بين أجندة بينيت الاستيطانية والتي ترفض إقامة دولة فلسطينية، وبين أجندة بايدن، تناقضاً سطحياً قد لا يؤثر على مستقبل العلاقات بين البلدين. إن العامل المشترك الوحيد ما بين إسرائيل والولايات المتحدة هو

كتب وليد حباس:

من واشنطن، أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية نفتالي بينيت بشكل واضح أنه «لن تقوم دولة فلسطينية». بغض النظر عن الأسباب التي ساقها، ومن ضمنها المصاعب التي تعانيها السلطة الوطنية الفلسطينية، يتوجب أولاً أن تتوافق الأجدنة الرسمية لإسرائيل مع الأجدنة الرسمية للولايات المتحدة كي تنعم إسرائيل بحالة استقرار سياسي داخلي وانسجام دولي مع حليفها واشنطن. قد يبدو هناك اختلاف حقيقي بين أجندة بينيت الراضة لإقامة دولة، وبين أجندة بايدن الداعية إلى حل الدولتين. لكن هذا الاختلاف هو اختلاف ظاهري، بل إن هناك هامشاً كبيراً يسمح للطرفين بإيجاد أرضية مشتركة للعمل فيما يخص الملف الفلسطيني. هذه المقالة تحاول أن تضع معالم هذه الأرضية المشتركة في أعقاب زيارة بينيت الأولى إلى واشنطن.

إن مقارنته بسرعة مع الإدارات الأميركية السابقة قد توضح أن الانسجام ما بين واشنطن وتل أبيب يعتبر أمراً جديداً. ما بين ٢٠٠٩-٢٠١٧، طفا على السطح وبشكل حاد الخلاف ما بين الإدارة الأميركية بقيادة باراك أوباما والحكومة الإسرائيلية بقيادة بنيامين نتينهايو. من جهة رغبت إدارة أوباما بدفع حل الدولتين إلى الأمام، فيما أن حكومات نتينهايو في تلك الفترة انتهت سياسة «تدمير عملية السلام» بدون أن تسقط خيار حل الدولتين باعتباره الخطأ الذي ينقذ إسرائيل من العودة لتحمل مسؤوليتها في إدارة سكان الأرض المحتلة. ما بين ٢٠١٧-٢٠٢١، شكل ترامب- نتينهايو ثنائياً استثنائياً سمح للحكومة الإسرائيلية بأن تضي قدماً في سياسات الضم الزاحف، وتثبيت حقائق على الأرض أهمها الاعتراف الأميركي بالمستوطنات، والقدس كعاصمة لإسرائيل، وتجديد الدعم المالي للسلطة الفلسطينية، وتطبيع العلاقات الاسرائيلية مع دول عربية في المنطقة، وتوسع الاستيطان.

لكن الآن، في العام ٢٠٢١، فإن تزامن حكومة بينيت مع إدارة بايدن يطرح الكثير من الأسئلة حول مستقبل العلاقة الإسرائيلية- الفلسطينية، بعضها يصعب التكهن بإجابه بشكل مسبق لكن يمكن رصد معالمه، بالنسبة لبينيت، فهو يرفض بشكل صريح إقامة دولة فلسطينية، أهمها الاعتراف الأميركي بالمستوطنات، والقدس كعاصمة لإسرائيل، وتجديد الدعم المالي للسلطة الفلسطينية، وتطبيع العلاقات الاسرائيلية مع دول عربية في المنطقة، وتوسع الاستيطان.^(١) بايدن يدرك ذلك جيداً، تماماً كما أنه يدرك أن «عملية السلام» ليست على أجندة الائتلاف الإسرائيلي الحالي، ببساطة لأن «نبيشا» يعتبر أحد عوامل انهيار الائتلاف.^(٢) أما بالنسبة لبایدن، فقد وجد نفسه مضطراً إلى الادلاء بتصريح صحفي في اليوم التالي لانتهاء الحرب الأخيرة على غزة بتاريخ ٢١ أيار، حيث قال: «لا تغيير حقيقياً

(هوامش)

1. Danya Hajjaji, "Naftali Bennett's Anti-Palestinian State Agenda Risks Joe Biden's Ire," Newsweek, August 28, 2021, <https://bit.ly/2Y46dmm>.
2. Hadar Kusskind, "Biden-Bennett Meeting a Chance to Push for Two-State Solution," Jerusalem Post, August 19, 2021, <https://bit.ly/3sUy3Nc>.
3. Servet Günerigök, "Biden Says Two-State Solution 'only Answer' to Israel, Palestine," Anadolu Agency, May 22, 2021, <https://bit.ly/38lJA3i>.
4. USIP, "10 Things to Know: Biden's Approach to the Israeli-Palestinian Conflict" (United State Institution for Peace, June 10, 2021), <https://bit.ly/3zquC3i>.
5. برهوم جرابيسي، اتفاقيات الأنتلاف للحكومة الإسرائيلية الـ 36 والسير الذاتية للوزراء (المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، 2021). انظر الرابط التالي: <https://bit.ly/3mf5TEF>
6. Uri Dekel and Kobi Michael, Scenarios in the Israeli-Palestinian Arena- Strategic Challenges and Possible Responses (Tel Aviv: INSS, 2018), https://www.inss.org.il/wp-content/uploads/2019/01/Memo186_e.pdf.
7. Foreign Affairs, "Is the Two-State Solution Still Viable?," Foreign Affairs, August 24, 2021, <https://fam.ag/3kA9iBY>.



الشيخ جراح، هبة فرضت تغيير الحسابات.

تقرير جديد لـ «معهد ميتفيم»: أحداث القدس وغزة أبرزت مدى مركزية الصراع مع الفلسطينيين

بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي كهدف سياسي، وعمل على توسيع وعميق العلاقات مع نظرائه في الدول الأوروبية. في الوقت نفسه، فانعدام الاستقرار السياسي، وولاية أشكنازي المحدودة كوزير للخارجية، واستمرار تولي نتنياهو رئاسة الحكومة، كلها عوامل أدت إلى منع حدوث تقدم حقيقي في العلاقات. فظلت العلاقات مع الاتحاد الأوروبي تتسم بالتعاون الاقتصادي- المدني جنباً إلى جنب مع توتر سياسي قائم على التزام الاتحاد الأوروبي بحل الدولتين وانتقاده للاحتلال المستمر والأخذ بالتعمق. عند توليه منصبه، صرح لبيد بأنه سيعمل على فتح صفحة جديدة في العلاقات مع الاتحاد الأوروبي.

إسرائيل شريك رئيس في تطوير ومأسسة التعاون في شرق حوض البحر الأبيض المتوسط - واصلت إسرائيل تعزيز التحالف مع اليونان وقبرص وعززت التعاون معها في مجالات الأمن والطاقة والسياحة ومواجهة وباء كورونا. كما واصلت إسرائيل دفع فكرة مأسسة منتدى الغاز حوض شرق البحر الأبيض المتوسط. ودعمت اندماج الإمارات العربية المتحدة في حيز البحر الأبيض المتوسط. بالإضافة إلى ذلك، أبدت إسرائيل مرونة في الاتصالات المتجددة لترسيم الحدود البحرية مع لبنان. إلى جانب هذا، ردت إسرائيل بتحفظ على محاولات جس النبض التركية بشأن إمكانية تسخين العلاقات بدرجة معينة.

(٤) د. روعي كيريك هو مدير الأبحاث في معهد «ميتفيم» (مسارات)- المعهد الإسرائيلي للسيااسات الخارجية الإقليمية- ود. غيل مورسيانو هو المدير العام للمعهد. هذه الورقة تستند إلى الأعداد الستة من التقرير الدبلوماسي الذي ينشره معهد «ميتفيم»، ويستعرض شهرياً علاقات إسرائيل والفلسطينيين، وعلاقات إسرائيل مع الشرق الأوسط، ومع أوروبا وحوض البحر الأبيض المتوسط، وأداء منظومة السياسة الخارجية. تُنشر الورقة بالتعاون مع صندوق فريديرش إبيرت، وساهم في إعدادها نمرود غورن، ميخائيل هرازي وراثر كول. ترجمة خاصة.

الدولتين إلى مجالات إضافية. إسرائيل تتعلم كيفية التعامل مع الإدارة الأميركية الجديدة - أدى دخول إدارة بايدن إلى تغيير في السياسة الخارجية الأميركية، وهو ما يتضمن عودة الدعم الأميركي لحل الدولتين، والسعي إلى تجديد الاتفاق النووي مع إيران، واعتماد نهج متعدد الأطراف في تعزيز قيم ديمقراطية- ليبرالية وفي مواجهة أزمة المناخ. تدعم إدارة بايدن التطبيع بين الدول العربية وبين إسرائيل والانسحاب الأميركي التدريجي من الشرق الأوسط. وقد عملت إسرائيل على التكيف مع الوضع الجديد الناشئ، وباشرت ببذل جهود لإقامة علاقات عمل طبيعية مع الإدارة والحزب الديمقراطي، وإعادة الدعم الحزبي الثنائي لها. بعد التشديد الذي وضعه نتنياهو على الحزب الجمهوري فقط.

استمرار معارضة البرنامج النووي الإيراني من خلال تبني توجه جديد نحو تحركات الولايات المتحدة الأميركية - قبيل انتخابات الكنيست، عرضت الأحزاب المنافسة لنتنياهو - يمينا ووسطا ويساراً - موقفاً يقضي بضرورة إجراء حوار مع الإدارة الأميركية حول المسألة النووية الإيرانية وليس الصدام معها كما فعل نتنياهو خلال عهد باراك أوباما. عملت الجهات المهنية في إسرائيل - وبعد تغيير الحكومة كذلك الجهات السياسية - على تطبيق هذا النهج ومحاولة التأثير على المفاوضات الدولية مع إيران من خلال العمل المشترك مع الولايات المتحدة. كل هذا بالتوازي مع استمرار النشاط العسكري والاستخباراتي الإسرائيلي ضد إيران وبرنامجها النووي، في العديد من الميادين وحتى مع إعلان تحمل المسؤولية الصريحة والتخلي عن سياسة الغموض. جهود أشكنازي لتعزيز العلاقات مع الاتحاد الأوروبي واجهت سقفاً واطناً حدده نتنياهو- واصل أشكنازي وضع مسألة تحسين العلاقات

وظيفة الرئاسة الأميركية، وضعت تحديات أولى أمام تطوير العلاقات مع دول التطبيع. في إزاء كل هذا، وحتى أمام جولة القتال مع الفلسطينيين، أظهرت «اتفاقيات أبراهام» صموداً وقدرة على البقاء. افتتحت بعثات دبلوماسية في دول عربية وفي إسرائيل وتم توقيع اتفاقيات وتطوير أشكال تعاون في المجالات الاقتصادية والمدنية والأمنية.

محاولات غابي أشكنازي وبنيامين غانتس لإصلاح العلاقات مع الأردن قيدتها سياسة نتنياهو - قاد وزير الخارجية (السابق) أشكنازي ووزير الدفاع غانتس جهوداً في الحكومة السابقة لإصلاح العلاقات مع الأردن، وقاما بتجديد قنوات حوار رفيعة المستوى معها. لكن إلغاء زيارة ولي العهد الأردني إلى جبل الهيكل/ الحرم القدسي الشريف والتوترات في القدس حذت من تأثير هذا التحرك وكزست أزمة العلاقات التي تميزت بقطيعة بين نتنياهو وبين الديوان الملكي. على الرغم من ذلك، أكدت إسرائيل رغبتها في استقرار المملكة، وكان هذا واضحاً في سياق محاولة الانقلاب في الأردن وتعزيز التنسيق الأمني. ومع تشكيل الحكومة الجديدة في إسرائيل، شدد لبيد على أهمية وضرورة إصلاح العلاقات مع الأردن.

العلاقات مع مصر تتوسع على المستويين السياسي والاقتصادي، ولكن ليس على المستوى المدني - تواصلت أشكال التعاون الأمني بين إسرائيل ومصر في شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة، وأضيف إليها التعاون في مجال الطاقة والتجارة. أبرزت التطورات المتعلقة بالانتخابات الفلسطينية المحتملة والتصعيد الإسرائيلي- الفلسطيني الدور السياسي المركزي لمصر في الوساطة على المستوى الفلسطيني الداخلي وبين إسرائيل وبين حماس. ومع ذلك، لا تزال التوجهات والرؤى المناهضة للتطبيع مع إسرائيل مسيطرة على الشارع المصري، وتحد من توسيع التعاون بين

لبيد وزيراً للخارجية أملاً في مواصلة إصلاح منظومة العلاقات الخارجية.. إن تعيين لبيد في منصب وزير الخارجية، بالإضافة إلى وظيفته كرئيس الحكومة البديل، وضع لاعبا سياسيا ذا وزن جدي على رأس وزارة الخارجية. أعلنت المبادئ الموجهة للحكومة الجديدة عن النية لتعزيز وزارة الخارجية، وكانت قرارات إغلاق وزارة الشؤون الاستراتيجية وإقرار سلسلة طويلة من التعيينات المهنية خطوات أولى في هذا الاتجاه. ينطوي هذا على استمرار للجهود التي بذلها وزير الخارجية السابق أشكنازي لإصلاح منظومة العلاقات الخارجية، والتي قيدها نتنياهو في نهاية المطاف.

تظهر الأحداث في القدس وغزة مدى مركزية الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني بالنسبة إلى إسرائيل، على الرغم من وجود محاولات سياسية لتخفيفه جانبياً، فقد تمسكت إسرائيل باستراتيجية إدارة الصراع مع الفلسطينيين ولم تقدم مبادرة سياسية لدفع عملية السلام إلى الأمام. وأثارت ممارساتها في القدس انتقادات دولية وأشعلت جولة أخرى من العنف، تأثرت أيضاً بالتطورات الفلسطينية الداخلية بعد إلغاء الانتخابات للسلمة الفلسطينية. ولا شك في أن الجولة التي تدرجت من توترات في القدس إلى قتال مع حماس في غزة وعنف داخل المدن الإسرائيلية، سلط الضوء على الصعوبة المتزايدة في جهود إسرائيل للفصل ما بين الفلسطينيين في القدس الشرقية وقطاع غزة والضفة الغربية والمدن الإسرائيلية. في الوقت نفسه، واجهت إسرائيل على الساحة الدولية قرار محكمة الجنايات الدولية في لاهاي الذي قضى بفتح تحقيق في الأحداث في الأراضي المحتلة. ترسيخ الأرضية لعلاقات مع الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمغرب على الرغم من التحديات - إن غياب الاستقرار السياسي في إسرائيل، وزمة كورونا، وجولة القتال في قطاع غزة، والتوترات في القدس، ودخول بايدن إلى

إعداد: د. روعي كيريك و د. غيل مورسيانو (*)

تميزت الأشهر الستة الأولى من العام الحالي ٢٠٢١ بدخول الرئيس جو بايدن إلى البيت الأبيض، واستمرار مكافحة البرنامج النووي الإيراني، وجولة إضافية من القتال في قطاع غزة، وتأثير معركة انتخابية إضافية على علاقات إسرائيل الخارجية، وتشكيل حكومة جديدة لا يترأسها منذ سنوات طويلة بنيامين نتنياهو.

تعرض هذه الوثيقة الاتجاهات الرئيسية التي ميزت سياسة إسرائيل الخارجية الإقليمية بين الأشهر كانون الثاني - تموز ٢٠٢١؛ تشكيل حكومة جديدة وتعيين يائير لبيد وزيراً للخارجية يعطيان أملاً في مواصلة إصلاح منظومة العلاقات الخارجية؛ تظهر الأحداث في القدس وغزة مدى مركزية الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني بالنسبة إلى إسرائيل، على الرغم من وجود محاولات سياسية لتخفيفه جانبياً؛ ترسيخ الأرضية لعلاقات مع الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمغرب على الرغم من التحديات؛ محاولات غابي أشكنازي (وزير الخارجية السابق) وبنيامين غانتس لإصلاح العلاقات مع الأردن قيدتها سياسة بنيامين نتنياهو؛ العلاقات مع مصر تتوسع على المستويين السياسي والاقتصادي ولكن ليس على المستوى المدني؛ إسرائيل تتعلم كيفية التعامل مع الإدارة الأميركية الجديدة؛ استمرار معارضة البرنامج النووي الإيراني من خلال تبني توجه جديد نحو تحركات الولايات المتحدة الأميركية؛ جهود أشكنازي لتعزيز العلاقات مع الاتحاد الأوروبي واجهت سقفاً واطناً حدده نتنياهو؛ إسرائيل شريك رئيس في تطوير ومأسسة التعاون في شرق حوض البحر الأبيض المتوسط.

الاتجاهات بالتفصيل

يعطي تشكيل حكومة جديدة وتعيين يائير

يصدر قريباً عن

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

معنى إسرائيل

يعقوب م. رابكن

ترجمة وتقديم:

حسن خضر

معنى إسرائيل

يعقوب م. رابكن

ترجمة وتقديم:
حسن خضر



«فوروم كوهيلت».. الجمعية اليمينية الأكثر نجاحاً وتأثيراً خلال العقد المنصرم

كتب عبد القادر بدوي:



رئيس منتدى «فوروم كوهيلت» وعمل محمود لسن «قانون القومية الإسرائيلي»

يسيطر على مناحي الحياة المختلفة استناداً إلى رؤية أيديولوجية- اقتصادية يمينية محافظة على غرار النموذج الأمريكي؛ حيث الجمعيات والمعاهد البحثية اليمينية المحافظة المؤثرة في السياسات الداخلية والخارجية كما ظهر جلياً خلال فترة ولاية ترامب، وهو المشروع الذي يتجاوز دور التأثير الداخلي (يمئنة) المجتمع الإسرائيلي) ليصنّف أيضاً العدا للفلستينيين في كافة أماكن تواجدهم في فلسطين التاريخية.

(هوامش)

1. للاستزادة، أنظر/ موقع المنتدى على الشبكة: <https://bit.ly/3Ds20sH>.
2. نتائيل شلوموفيتش، «كيف وُلد فوروم كوهيلت، الجسم الأكثر نجاحاً لليمين في العقد المنصرم، ومن يؤوله؟»، هارتس، 11.03.2021.

بشكل جذري- وهذا وصف تحقيق أعدته صحيفة «هارتس» حول المنتدى وطبيعة عمله في مطلع العام الحالي.^(١) إن العمل في الظل بعيداً عن وسائل الإعلام هو قرار استراتيجي بالنسبة للمنتدى وأعضائه، وبصماته تظهر في التفاصيل الدقيقة؛ حيث أروقة الكنيست وفي الوزارات الحكومية؛ في القوانين؛ الالتماسات في المحاكم والاستشارات القانونية ذات التأثير بعيد المدى، وليس ذلك فحسب، بل يمتد نشاطه ليصل إلى حدّ التدخّل في الحملات الانتخابية للأحزاب؛ وقد برز دوره في الانتخابات الأخيرة، حيث صادق أعضاء من فريق المنتدى على البرنامج الاقتصادي لكتلة «أمل جديد» بقيادة جدعون ساعر؛ وعلى خطة تطوير المستوطنات لنير بركات من كتلة الليكود، بالإضافة إلى استشارات قانونية وفنية مهمة لكتلة «يميننا» البرلمانية بقيادة رئيس الحكومة الحالي نفتالي بينيت. إن هذا النشاط العابر للأحزاب الأكثر أهمية والمؤثرة في العابر لليكود- يدلّل على حرص المنتدى على عدم الارتباط بحزب سياسي معيّن؛ فالهدف هو التأثير، والتأثير يأتي من خلال العمل مع الجميع دون استثناء، ويتراوح هذا العمل ما بين تزويد أعضاء الكنيست بالبيانات والوثائق القانونية اللازمة، وحتى مشاريع القوانين الجاهزة للتشريع (كما حصل في «قانون القومية»). وهو العمل الذي يُمكن من خلاله فهم العلاقة المتينة التي تربط المنتدى وأعضاؤه مع كل من أعضاء الكنيست نير بركات وأمير أوحانا ويوفاف كيش من الليكود؛ ومع بينيت وأبيات شاكيد ومتان كهانا من «يميننا»؛ ومع زئيف إكين وتسفي هاوزر وشران جريكل من «أمل جديد». يسعى منتدى «فوروم كوهيلت» لإبقاء مصادر تمويله ضمن خانة «ممولين من القطاع الخاص ورجال أعمال أميركيين»، كما يظهر من المقابلات التي أجريت مع كويل على مدار السنوات، لكن تحقيقاً أعدته «هارتس»، مؤخراً أظهر أن تمويل المنتدى الذي يميز عن عدّة جمعيات خيرية في الولايات المتحدة يأتي من جيفري جيس وآرثر دينتشيك على وجه التحديد، وهما رجل أعمال يهوديان أميركيان من أكبر المساهمين في تمويل الحزب الجمهوري الأميركي وخاصة مُثلي الجناح

اليمينية التي ظهرت خلال العقد المنصرم، وتحديداً في العام ٢٠١٢، بمبادرة من البروفيسور موشيه كويل بالتعاون مع كل من أبراهام ديسكين وأفي بال وغيدي سبير وميخايل سرنيل (أحد أهم خبراء الاقتصاد في وزارة المالية خلال تلك الفترة). وقد تم تعريف الجمعية كمعهد للأبحاث يتبنّى رؤية محافظة بهدف «الحفاظ على، وترسيخ، مكانة إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي، وتعزيز الديمقراطية الإسرائيلية والحريات الفردية، بالإضافة إلى تشجيع تطبيق مبادئ السوق الحرة فيها»، ويقع مقرّها في مدينة القدس.^(٢) تنشغل «فوروم كوهيلت»، ومن خلال عشرات الباحثين الذين يتبنون الفكر اليميني المحافظ، في محاولة التأثير على المستوى السياسي الإسرائيلي، بل وفي هوية إسرائيل ككل. وتعمل في سبيل ذلك على إعداد أوراق السياسات وأوراق العمل وعلى عقد المؤتمرات الدورية التي تناول القضايا الأكثر أهمية والمؤثرة في ترسيخ مكانة إسرائيل «كدولة قومية للشعب اليهودي» والتأثير على صانعي القرار الإسرائيلي في سياق سعيهم لتحقيق ذلك. وعلى الرغم من هذه الأهداف المغلّنة، فالحقيقة أن هذا المنتدى يتعدى تأثيره ما هو معلن؛ حيث تكشف العديد من التصريحات لكويل- المؤسس ورئيس المنتدى- إلى جانب التقارير التي تسلط الضوء على الدور الحقيقي الذي يلعبه المنتدى، أنه أصبح وخلال سنوات قليلة يمتلك تأثيراً عميقاً في الرأي الإسرائيلي- الرسمي على الأقل، وهذا ما يمكن ملاحظته من الدور الكبير الذي لعبه المنتدى في الصيغة النهائية لـ «قانون القومية»، بل إن كويل نفسه كان قد قام بصياغة قبل ١٥ عاماً من إقراره رسمياً ك «قانون أساس» ضمن القوانين الإسرائيلية في العام ٢٠١٨، وعمل خلال هذه المدة، ومن خلال وسائل وأدوات التأثير المختلفة على أعضاء الكنيست والأحزاب، على الترويج له وتقديمه كمشروع قانون للتشريع إلى أن تم تشريعه بالفعل في ذلك العام.

«إن عدد الباحثين الكبير في المنتدى لا يعجز عن الرغبة الكبيرة في إعداد الأبحاث والتقارير وأنما عن الرغبة في إحداث التأثير الحقيقي، وتغيير الدولة

كان من أبرز تجليات هيمنة اليمين الصهيوني على المشهد السياسي الإسرائيلي خلال العقد المنصرم الظهور والانتشار المتزايد للجمعيات اليمينية- على مختلف التوجهات المنضوية تحتها- في المجالات الهامة في الدولة ومشروعها السياسي؛ المجتمع المدني؛ الاستيطان؛ الإعلام؛ التربية والثقافة... إلخ. وقد استند اليمين في توجهه هذا إلى الفرضية القائلة بأن اليمين وعلى الرغم من وصوله إلى سدة الحكم (بالانتخابات)، إلا أنه ينعاني باستمرار من ضعف قدرته على الحكم وتحقيق مشروع بسبب توغل اليسار، أو تجذره، في المؤسسات الهامة كالإعلام والقضاء والمجتمع المدني- على سبيل المثال لا الحصر، وهو ما يفسّر المحاولات الحثيثة التي يبذلها اليمين الصهيوني لإعادة موضعه نفسه، حاضراً ومستقبلاً، والأهم؛ ماضياً، في المشهد الإسرائيلي بوصفه شريكاً، بل وفاعلاً رئيساً في المشروع الصهيوني وأهدافه التي يسعى لتحقيقها على المدى البعيد.

«من يمسك قلماً؛ يملك السلطة»... نحن دماغ اليمين الإسرائيلي، معظم ما يقوم به اليمين يأتي من خلاننا- هكذا وصف موشيه كويل- رئيس جمعية «فوروم كوهيلت» اليمينية طبيعة عمل وقدرته جمعيته، وذلك خلال مؤتمر المحافظين في إسرائيل في العام ٢٠١٩ وفي مقابلة أجراها مع موقع «عامي» الأميركي اليهودي، وهو تعبير مجازي وصف من خلاله كويل- المستوطن الذي يقطن في مستوطنة إفرات الجامعة على أراضي المواطنين الفلسطينيين في المنطقة الواصلة ما بين محافظتي بيت لحم والخليل جنوبي الضفة الغربية المحتلة- القدرة الكبيرة التي يمتلكها المنتدى في التأثير على القرار السياسي وعلى المجتمع الإسرائيلي عموماً خلال العقد المنصرم.

سناحول هنا التعريف بهذا المنتدى؛ تأسيسه؛ أهم أفكاره وأهدافه، بالإضافة إلى مصادر تمويله وعلاقته بالأجهزة الرسمية الحكومية. تُعدّ جمعية «فوروم كوهيلت» إحدى أبرز الجمعيات

الانسحاب من أفغانستان من منظور إسرائيلي.. «الضعف الأميركي سيكلف إسرائيل ثمناً باهظاً»!

كتب عصمت منصور:



مسلمو طالبان في محيط مطار كابول، أول من أمس.

التي جمعها مع الولايات المتحدة، والأهم «من حيث قوة جيشها وقدرتها على الدفاع عن نفسها بنفسها» وهو ما يضمن لها أن لا يتكرر ما حدث في أفغانستان معها مستقبلاً. اتفق عوفر شليخ، الذي شغل منصب رئيس لجنة الدفاع في لجنة الخارجية والأمن سابقاً، هو الآخر في مقال رأي نشره في صحيفة «معياريف» في ٨/١٦ مع يادلين بأن ما حدث في أفغانستان هو هزيمة لاميركا، بل ذهب أبعد من ذلك إذ اعتبر أن «الهزائم هي السمة الغالبة على السياسة الخارجية الأميركية» وأن هذا سيؤثر على إسرائيل «أكثر من مجرد صعود وعودة طالبان بحد ذاتها»، ليخلص إلى أن من يريد دعم أميركا «في مواجهة إيران والفلسطينيين وترتيب الأوضاع في سورية»، سيسهر بخيبة أمل، لأن ما نراه هو تراجع عن لعب دور، ونظرية جديدة للدور الأميركي، الذي بدأ ينسحب نحو الداخل والقضايا الداخلية وتفضيل السياسة الناعمة على التواجد العسكري المباشر والمكلف.

نشر الصحافي الباكستاني حمزة أزهر إسلام مقالا في صحيفة «يسرائيل اليوم» بتاريخ ٨/١٥ حمل نفس القراءة، معتبراً أن «إسرائيل لا تستطيع الاعتماد على الولايات المتحدة، وهو ما يملئ عليها أن تعتمد على تحالفاتها الإقليمية وخاصة دول الخليج من أجل «استغلال التناقضات المذهبية بين طالبان وإيران، ومحاولة التأثير على طالبان». وليس بعيداً عن هذه القراءات، كتب المحلل العسكري نوعم أمير، في موقع «مكور ريشون»، مقالا تحليليا اعتبر فيه أن «الضعف الأميركي سيكلف إسرائيل ثمناً باهظاً» وأن انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان «سيعرّض أمن المنطقة، ويشجع عودة الأحزاب والحركات الإسلامية المتشددة، وسيقود إلى تقوية إيران التي ستظهر للعالم على أنها أكثر اعتدالاً من هذه الحركات ومن حركة طالبان المتشددة دينياً، كما أنها ستستفيد منها ومن العلاقة معها».

استخلص أمير في مقالته بأن «الانبطاع الذي تولد حول ضعف الولايات المتحدة وعدم رغبتها في دفع ثمن مادي وبشري» يجب أن يقابل بتبني استراتيجية إسرائيلية تتحوّل نحو «الاستقلالية في كل ما له علاقة بمصالحها الاستراتيجية».

الصحافي المتخصص في الشؤون العربية، يوني بن مناحيم، اتفق هو الآخر مع المنظر إلى الانسحاب الأميركي على أنه «هزيمة أميركية» وأن من تداعيات ذلك أنه «سيسيجع الهاد ضد إسرائيل».

العبرة الأخطر جراء هذا الانسحاب صاغها الكاتب جدعون يسرائيل بكلمات مباشرة، تنبأ بسيناريو مشابه مع إسرائيل، وذلك في مقال رأي في صحيفة «يسرائيل هيووم» في ٨/٢٣ اعتبر فيه «أن أميركا قد تتخلى عن إسرائيل كما تخلت عن الأفغان، وأن هذا يجب أن يشعل الضوء الأحمر، لدى متخذي القرار في إسرائيل خاصة في ظل «التحوّلات في الرأي العام الأميركي لغير صالح السياسات الإسرائيلية» وتبدل أميركيين على الأرض سينعكس الأميركية. يسرائيل يستخلص أن «من المحظور على إسرائيل أن تقبل وضعاً يكون فيه الجنود الأميركيون هم الجسم الفاصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين (في أية تسوية مستقبلية) وذلك ليس بسبب القناعة الإسرائيلية بأن الجندي الإسرائيلي هو من يحمي أمنا فقط، بل لأن وجود جنود أميركيين على الأرض سينعكس على الرأي العام الأميركي بشكل مباشر»، لذا فإنه يقترح أن تستثمر إسرائيل أكثر في الدعاية والترويج في أوساط الرأي العام الأميركي بأن الاستثمار الأميركي في إسرائيل في الشرق الأوسط هو «ثروة كبرى» وقيمة استراتيجية لاميركا.

اعتبر عاموس يادلين، الجنرال السابق ورئيس معهد أبحاث الأمن القومي، هو الآخر في مقابلة مع القناة ١٢ يوم ٨/٢٧ أن

قد يكون تأجيل اللقاء الأول بين الرئيس الأميركي جو بايدن ورئيس الحكومة الإسرائيلية نفتالي بينيت، الذي كان المفروض أن يعقد مساء يوم الخميس ٨/٢٦ في البيت الأبيض، لمدة ٢٤ ساعة، ومن ثم تعديل ساعة اللقاء، وبدء التكهّن إن كان هذا اللقاء سيعقد أصلاً، وفي أية أجواء سيتم، بسبب انشغال الرئيس الأميركي بمتابعة تداعيات الانفجار الانتحاري الذي وقع في مطار كابول وأدى إلى مقتل ١٣ جندياً أميركياً، بالإضافة إلى عشرات الأفغان، هو الحدث الأكثر دلالة على تأثير الانسحاب الأميركي من أفغانستان على إسرائيل وحساباتها الإقليمية والاستراتيجية، مقارنة بجدول الأعمال الأميركي وأولويات الإدارة الأميركية الجديدة.

بتأخير ٢٤ ساعة، وفي ظل انشغال إعلامي وسياسي أميركي بالحدث الأفغاني، عقد اللقاء المنتظر، والذي عوّل عليه نفتالي بينيت كثيراً من أجل تقديم أجندته التي تمنع إيران في صدارة الأولويات، ويهدف تحسين صورته، وتكريس شخصيته كزعيم ورئيس حكومة قوي ومقبول أميركياً.

استطاع بينيت أن ينتزّع من الرئيس الأميركي تعهدات مضمّنة لها علاقة بالملف النووي الإيراني، ونال نصيباً كافياً من الوقت (اللقاء الثنائي استمر خمسين دقيقة برغم أن البروتوكول حدد مدة اللقاء بـ٥٥ دقيقة) كي يعرض خطته تجاه إيران أمام الإدارة الأميركية، والأهم أنه لم يصدفم بأي مطالب أو مطالبات سياسية تتعلق بالقضية الفلسطينية تهدد استقرار حكومته، ومع ذلك ساد الشعور لدى وسائل الإعلام الإسرائيلية ولدى الخبراء والمعلقين السياسيين في استوديوهات الأخبار التي فتحت موجات بث طويلة لمواكبة الزيارة، أن الرئيس الأميركي، المستنرف من المتابعة، ومد الانتقادات التي وجهت لإدارته بسبب شكل الانسحاب من أفغانستان، والتخجير الذي جاء ليعزز المخاوف التي أثارها منتقدو الانسحاب، لم يكن يبحث عن نقاط تلاقي مع نفتالي بينيت، الذي ينتمي لمعسكر اليمين المتطرف، ويفصل بينهما عمراً جيل كامل (٣٠ عاماً) ويؤمّن حكومة هشّة مستندا إلى مقاعد حزبه الستة في الكنيست، بقدر ما كان يرغب في تسكين الملف الإسرائيلي، والتأكد من تناغم الحكومة الإسرائيلية مع توجهاته في العودة للاتفاق النووي مع إيران بدون مناكفات كما حدث في عهد بنيامين نتنياهو، خاصة وأن مصالح بايدين تقاطعت مع مصالح نفتالي بينيت ورغبتها المشتركة في عدم عودة نتنياهو لسدة الحكم في ظل التعقيدات التي تواجهها الإدارة الأميركية داخليا وخارجيا.

هزيمة أميركا والاعتماد على الذات

امتنع نفتالي بينيت عن انتقاد القرار الأميركي بالانسحاب من أفغانستان، إلا أن مراكز الأبحاث ووسائل الإعلام الإسرائيلية، إلى جانب المستويات المهنية والأمنية، انشغفت كثيرا في بحث ودراسة أثر هذا الانسحاب، خاصة في ظل الصور المهنية التي جرى بثها، على إسرائيل ومنطقة الشرق الأوسط.

أجمع كبار المصلين وقادة الأمن السابقين والسياسيين على أن ما حدث في أفغانستان هو فشل أميركي بكل المقاييس، فقد اعتبر عاموس يادلين، رئيس الاستخبارات السابق، أن هذا «الفشل سيصب في مصلحة الصين وروسيا وإيران»، ونوه إلى أن «صورة أميركا الضعيفة» التي ظهرت خلال الصور القاسية للجنود الأميركيين وهم يتخلّون «من خلفاتهم» لا تخدح خلفاءها في المنطقة وخاصة إسرائيل، وأن الانسحاب الأميركي من الشرق الأوسط «غير جيد لإسرائيل»، مشدداً على أن «إسرائيل ليست أفغانستان» من حيث العلاقة التاريخية والروابط الوثيقة والاستراتيجية

بمصلحتها في المنطقة (دون أن تتواجد فيها بشكل عسكري مباشر) وهو ما قد يؤهلها لأن تلعب دوراً أكبر مع دول حليفة إقليمياً، أو أن تقود تحالفاً إقليمياً معادياً لإيران.

أفغانستان.. لبنان.. ومعارك المستقبل

أعدت الصور «المهينة» التي راقت الانسحاب الأميركي من أفغانستان، لجنود ودبلوماسيين يغادرون، أو يفرون على عجل، ويتزكون خلفهم معدات قتالية متطورة وحلفاء مهزومين، يحاولون الفرار والتعلق بجلات الطائرات التي كانت تقطع من مطار كابول، إلى العالم صور العاصمة الفيتنامية سايفون، وهي واحدة من أبغ المشاهد التي علقت في الأذهان في عهد الحرب الباردة، كما أنها أعادت للإسرائيليين صورة الانسحاب من جنوب لبنان في العام ٢٠٠٠.

في دراسة له على موقع «ميديا»، يشبه الجنرال احتياط طال بار أون الانسحاب الأميركي من أفغانستان بالانسحاب الإسرائيلي من لبنان، خاصة في كون الانسحابين تفا شكلاً أحادي، وهي انسحابات يمكن أن تعتبر «خطوة شجاعة» في نظر الغرب، إلا أنها ستعتبر في الشرق الأوسط انتصاراً للطرف الآخر، ونتيجة عن تضحياته وشجاعته، وهي الخلاصة التي يترتب عليها الخروج من أزمة إلى أزمة أخرى أكثر تعقيداً كما حدث مع حزب الله وغزة.

يلخص بار أون، وبخلفيته العسكرية، ونظريته المستقبلية للحروب التي قد تندلع في المنطقة (رغم الانسحابات و/أو بسببها) وبنفس استشرافي مثالي تجاه المنطقة، الطلع الإسرائيلي من الانسحاب الأميركي من أفغانستان (البعيدة) حيث يرى أن الصورة والنصر الحاسم هما العالم الحاسم الذي يؤثر في وعي الحركات التي تواجهها إسرائيل وحلفاؤها الغربيين في المنطقة والعالم، ولذا فإنه يختم توصياته بمقولة رئيس الأركان السابق غابي أشكنازي ما بعد حرب لبنان في ٢٠٠٦ بأن «على إسرائيل أن تستجل على أعدائها نصراً لا يقبل التأويل ولا لبس فيه، بحيث يكون مفهوماً للجميع من انتصر ومن انهزم، لأن الشرق الأوسط لا يجب للمتردين ولا يرحم المشفقين، ويقدّر فقط المنتصرين!»

بعث الحياة من جديد في الحافز لدى الحركات الجهادية في تعزيز نشاطها في العالم وتحديداً في الشرق الأوسط، بما في ذلك ضد أهداف إسرائيلية. مع ذلك يرى الباحثان أن هذا النشاط المتجدد للحركات الجهادية، لن يؤثر كثيراً على إسرائيل بسبب الدور المحدود للولايات المتحدة في محاربة التنظيمات التي تعمل ضد إسرائيل.

الحراك الإيراني إقليمياً- الوضع الجديد يضع إيران أمام صورة مركبة، حيث أنها ترى في انسحاب الولايات المتحدة من الشرق الأوسط تطوراً إيجابياً يخدم مصالحها (وتأمل في أن تكون العراق هي التالية)، بما يعني هذا من إخماد لساحتها الخلفية، وانتقام استراتيجي على اغتيال قاسم سليماني، وهي عوامل ستعزز روايتها، لكن بالمقابل، فإن تورطها وتدخلها بشكل أكبر في أفغانستان سيستنزف مواردها «القليلة أصلاً» وسيكون على حساب دورها في ساحات أخرى.

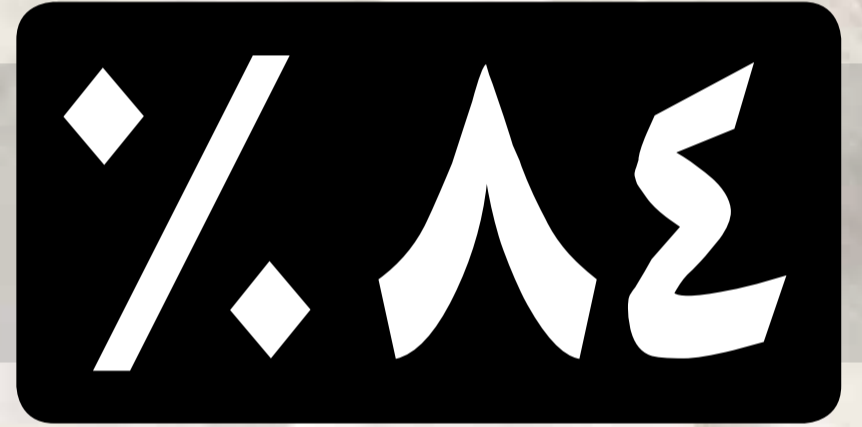
العلاقات الأميركية- الإسرائيلية: رغم المشاهد التي قد تظهر على أنها «عملية هروب أميركي» من أفغانستان، من غير المتوقع أن تغير الولايات المتحدة خطتها بالانسحاب من «بؤر الصراع الذي لا ينتهي» وقرارها بتقليص وجودها في الشرق الأوسط، وهو ما سيعزز الفهم السائد لدى دول المنطقة بأن الشرق الأوسط يقد من أهميته الاستراتيجية لدى الولايات المتحدة، وهو ما يتم التعبير عنه بعدم رغبتها في مواصلة الاستمرار به، سواء بوجودها العسكري أو بثقلها الاقتصادي، وهو ما سيدفع دول المنطقة إلى إعادة النظر في سياساتها.

هذا الفهم، سينعكس «ظاهرياً» على تقدير تلك الدول (خاصة تلك التي تعتمد على الدعم الأميركي) لحجم الدعم الذي يمكن أن توليه الولايات المتحدة لإسرائيل أمام التحديات التي تواجهها في المنطقة، وفوق ذلك، وبشكل موضوعي، على إسرائيل أن تعي أن الإدارة الأميركية، ومع كل التعاطف الذي تبديه، إلا أن إمكانية الاستثمار عسكرياً من أجل مواجهة هذه التحديات يقل بشكل متواصل، بما في ذلك التحدي الإيراني.

إن هذا التوجه بالذات، قد يعزز من أهمية إسرائيل في نظر الإدارة الأميركية، كونها الوحيدة القادرة على حماية



من ضحايا جرائم السلاح في إسرائيل خلال السنوات ٢٠١٧-٢٠٢٠ من العرب!



«بين العامين ٢٠١٧ و ٢٠١٩، ارتفع عدد ضحايا جرائم السلاح بين الفلسطينيين في الداخل بنسبة ٤٧٪»

الجيش الإسرائيلي والشرطة، يتمثل دورها في الانخراط في كشف وإحباط سرقة الأسلحة. وقالت الهيئات إن هناك تعاوناً جيداً بينهما في هذا الإطار. وفقاً لتقرير مراقب الدولة، في أيار ٢٠٢١، لم يبدأ نشاط هذه الوحدة إلا في منتصف العام ٢٠٢٠، وهي تعمل عملياً بشكل جزئي بسبب «تغيير في تصورها التشغيلي».

من جهته، أعلن الجيش الإسرائيلي عن «سلسلة من الخطوات التي اتخذها على عدة مستويات للحد من تسرب الأسلحة» من قواعده. وتشمل هذه الخطوات على المستوى التنظيمي تدابير لحماية معسكرات ومستودعات الأسلحة والخزيرة، بما في ذلك إخضاعها لمعايير صارمة، وتحديث الأنظمة والإجراءات التي تنظم حمل الأسلحة العسكرية خارج معسكرات الجيش، وتشكيل لجان تحقيق في سرقات الأسلحة من القواعد.

أخيراً، يتوقف البحث عند التحركات الحكومية، فيقول إنه في السنوات الأخيرة، كان هناك اعتراف متزايد بالحاجة إلى نظرة شاملة للتعايش مع الجريمة في المجتمع العربي، بما في ذلك جرائم الأسلحة، بحيث لا تشمل مواجهة إجراءات الشرطة والإنفاذ بحسب، بل تشمل أيضاً رؤية واسعة للاحتياجات الاجتماعية، مثل الرفاه والتعليم والتوظيف والإسكان. وتمت التوصية بالتعامل مع الجريمة والعنف في المجتمع العربي بالتعاون مع العديد من الجهات: الوزارات الحكومية والسلطات المحلية وغيرها.

في نيسان ٢٠٢١، تبنت الحكومة الحالية توصيات اللجنة التنفيذية كجزء من قرار الحكومة رقم ٨٥٢، وفي مجال جرائم الأسلحة أضافت بضع خطوات تتجاوز توصيات لجنة سابقة: تعزيز عمليتين لجمع الأسلحة بشكل طوعي ممن يملكونها مرة أخرى في العام ٢٠٢١؛ وتشكيل فريق للتعامل مع تسريب الأسلحة من الجيش. في ١ آب ٢٠٢١، تبنت الحكومة القرار ٢٩٢: خطة خمسية للمجتمع العربي، تهدف إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع العربي، ووضع ميزانية لهذا النشاط حتى العام ٢٠٢٦. وصودق على خطة متعددة السنوات للقضاء على الجريمة في المجتمع العربي، بميزانية قدرها ٢,٤ مليار شيكل. بانتظار التنفيذ على الأرض، يجدر التنويه إلى أن هذه القرارات شبيهة في مركزاتها وتوجهاتها بقرارات حكومات سابقة، وهي بموجب هذا البحث الجديد، لم تسهم في تغيير الحال.

في إسرائيل، و١٥٪ منها يهود مشتبه بهم. تم في هذه الملفات المفتوحة تسجيل حوالي ١٤٤٠٠ قطعة سلاح أو ذخيرة - أكثر من ٢٠٠٠ قطعة سلاح ناري (تمت مصادرة ١٤٩١ قطعة من مشتبه بهم عرب، و ٣٣٨ من مشتبه بهم يهود). يشير البحث إلى أنه في القرار الحكومي رقم ٨٥٢ الصادر في ٣٥ آذار ٢٠٢١، تقرر أن تقوم الشرطة بأنشطة لزيادة عمليات مصادرة أسلحة ومعلوماتها، بما تؤدي إلى زيادة بنسبة ١٠٪ في مصادرة الأسلحة والذخائر المضبوطة في العام ٢٠٢١. ولكن وفقاً لبيانات الشرطة، منذ العام ٢٠١٩، كان معدل النمو السنوي في نطاق مصادرة الأسلحة والذخيرة أكبر من هذا بالفعل.

الشرطة تعجز عن تقديم تقدير لكمية الأسلحة غير القانونية يقول البحث إنه في موعده إعداد، كان هناك ١٤٥٦٦ سلاحاً نارياً مرخصاً في إسرائيل و ٥٨٥٣٩ ترخيصاً لأسلحة لمؤسسات (على سبيل المثال، سلطات محلية ووزارات حكومية وشركات أمن ومصانع). ولكن ليس لدى الشرطة، وفقاً لما ردت على معدي البحث، أي تقدير لكمية الأسلحة غير القانونية في إسرائيل. ولكن، في أيار الماضي، أعلن وزير الأمن الداخلي في جلسة الكنيست بكامل هيئتها أن هناك عشرات آلاف الأسلحة غير المرخصة في إسرائيل.

فيما يتعلق بسرقات أسلحة من قواعد ومستودعات الجيش الإسرائيلي، بحسب وزارة الدفاع، في الأعوام ٢٠١٧-٢٠٢٠، سُرقت ٢٧٢ قطعة سلاح ناري، وحوالي ٢٩ ألف رصاصة وأكثر من ١٢٠٠ أداة أخرى مثل متفجرات وعبوات ناسفة وقنابل يدوية. أفاد الجيش أيضاً بفقدان ٢٣٢ قطعة سلاح، وهي ما توضع في خانة السرقة. يشير البحث إلى تقرير سابق لمراقب الدولة العام ٢٠١٨، أشار إلى أن غالبية حالات السرقة لا يتم التبليغ عنها لدى الشرطة العسكرية (ذراع تابعة للجيش) على الإطلاق، وهناك قواعد في الجيش الإسرائيلي لا تملك معلومات دقيقة عن كل الأسلحة المسروقة منها. وبحسب رد الجيش الإسرائيلي على معدي البحث، تم تحديد مكان بعض الأسلحة المسروقة، ولكن ليس من الممكن إنتاج معطيات حول هذا.

ويتابع البحث: بحسب رد وزارة الدفاع على طلبنا، تجري التحقيقات في سرقة الأسلحة من قبل الشرطة أو الجيش، وفي بعض الحالات من قبل كليهما. وعلى الرغم من طلبنا، فإن الوزارة لم تقرر المعايير ذات الصلة بشأن تقسيم السلطة والمسؤولية عن إجراء التحقيقات. في العام ٢٠١٨، تم إنشاء وحدة مشتركة

خلال هذه الفترة، ارتفع عدد ملفات جميع جرائم الأسلحة بنحو ٥٣٪ (من حوالي ٤٧٠٠ حالة في العام ٢٠١٧ إلى ما يقرب من ٧٢٠٠ حالة في العام ٢٠٢٠). وينوه البحث بتحفظ: «قد تعكس هذه الزيادة (أيضاً) زيادة في إجراءات الإنفاذ من قبل الشرطة أو الشكاوى المقدمة إلى الشرطة، لكنها تتماشى مع الزيادة في عدد البلاغات المقدمة إلى خط الطوارئ ١٠٠ ومع عدد الضحايا».

من بين جميع قضايا جرائم الأسلحة، هناك ما يقرب من ١٣٤٥٠ حالة عنيفة (أي حالات كانت هوية المشتبه به معروفة): ٧٨٪ منها المشتبه فيه مواطن/ مقيم عربي يعيش في إسرائيل، و ١٤٪ المشتبه فيه يهودي، «أي أنه يوجد تمثيل مفرط كبير للسكان العرب في إسرائيل: بين المشتبه بهم: في الأعوام ٢٠١٧-٢٠٢٠، ارتفع عدد المشتبه بهم العرب المقيمين في إسرائيل في قضايا جرائم الأسلحة بنسبة ٦٦٪»، يشير البحث.

٢٢٪ من المخالفات هي جرائم إطلاق نار؛ في ٩٠٪ من المخالفات كان المشتبه به عربياً مقيماً في إسرائيل وعدد هؤلاء تضاعف في السنوات الأربع الماضية. ثلثا المخالفات (٦٦٪) هي جرائم اقتناء أو حمل أو حيازة أو نقل سلاح؛ ٨٠٪ منهم المشتبه بهم عرب مقيمون في إسرائيل. ٥٪ من المخالفات تعد جرائم خطيرة نسبياً تتعلق بتصنيع أو بيع أو تهريب سلاح؛ ثلثا المشتبه بهم من العرب.

من ناحية عمر المتهمين: بين الأعوام ٢٠١٧-٢٠٢٠، ارتفع عدد الشباب العرب (١٨-٢٤) المشتبه بارتكابهم جرائم أسلحة بنسبة ٨٣٪. زاد عدد القاصرين العرب المشتبه بهم بارتكاب جرائم أسلحة خلال هذه الفترة بنسبة ٦٩٪. على الرغم من أن العدد الإجمالي كان صغيراً نسبياً. أما عدد المشتبه بهم البالغين الذين تبلغ أعمارهم ٢٥ عاماً فأكثر فقد زاد بنسبة ٢٤٪. وخلال هذه الفترة كان هناك اتجاه مختلط (انخفاض ثم زيادة) في عدد المشتبه بهم اليهود من جميع الفئات العمرية.

تقول الشرطة إنه تم ضبط أسلحة وذخائر خلال العمليات اليومية في الأعوام ٢٠١٧-٢٠٢٠، كالتالي: حوالي ٢٧٠٠٠ قطعة سلاح و ذخيرة تم تسجيلها في ١٧٨٦٠ ملف تحقيق - حوالي نصفها كانت ملفات مفتوحة تم فيها تسجيل مشتبه به أو مشتكى عليه. من بين الحالات المفتوحة التي عرفت فيها هوية المشتبه به، ٧٨٪ من الحالات المشتبه بهم عرب مقيمون

ضمن ملخص البيانات للسنوات ٢٠١٨-٢٠٢٠، تم تسجيل أعلى نسبة للمكالمات على خط الطوارئ في البلدات البدوية، وفقاً للغة البحث، وذلك بمعدل ١١,٧ مكالمات لكل ١٠٠٠ مواطن؛ وفي سائر البلدات العربية ٩,٨ مكالمات لكل ١٠٠٠ مواطن في ثلاث سنوات. أما في البلدات اليهودية فكان المعدل أقل بكثير - ١,٣ مكالمات لكل ١٠٠٠ مواطن في ثلاث سنوات.

تم في الأعوام ٢٠١٧-٢٠٢٠، تسجيل ١٠٨٩١ ضحية بالسلاح الناري في ملفات التحقيق الخاصة بشرطة إسرائيل، وهذا الرقم يشمل الجرحى والقتلى معاً، ولا يتم تصنيفهم «بسبب محدودية المنظومة المحوسبة الخاصة بجهاز الشرطة»، كما يقول البحث. وحوالي ٨٤٪ من هؤلاء الضحايا كانوا من المواطنين العرب، وحوالي ١٢٪ من اليهود والباقيون «عرب غير إسرائيلي»، بلغة البحث. خلال هذه الفترة، في الأعوام ٢٠١٧-٢٠٢٠، ازداد عدد الضحايا العرب بالسلاح في إسرائيل بنحو ٧٢٪. معدل ملفات التحقيق التي تضمنت ضحايا عرباً بالسلاح كان أكبر بـ ٣ مرة من التي تضمنت ضحايا يهوداً.

كان عدد المصابين الذين وصلوا إلى المستشفيات في السنوات المشار إليها: ١٤٠٥ جرحى، حوالي ٨٩٪ منهم عرب (مواطنون وغير مواطنين). ٧٠ منهم ماتوا متأثرين بجراحهم في المستشفيات، وحوالي ٨١٪ منهم عرب. ٦٩٪ من الضحايا يعيشون في بلدات عربية، ١٨٪ في بلدات مختلطة و ٩٪ في بلدات اليهودية.

بين العامين ٢٠١٧ و ٢٠١٩، ارتفع عدد الضحايا العرب بنسبة ٤٧٪. أكثر من نصف هؤلاء الضحايا جاؤوا إلى مستشفيات المنطقة الشمالية. بين البالغين العرب في سن ٢٥ وما فوق، كان معدل الضحايا قياساً بعدد السكان بين العرب أكبر بـ ٣٦ مرة مما هو بين اليهود. خلال هذه السنوات، تم إحضار ٦١١ جثة لقتلى سقطوا جراء استخدام الأسلحة النارية إلى معهد الطب الشرعي الرسمي - ٨١٪ منهم من العرب.

حوالي ٢٣٠٠٠ ملف في جرائم استخدمت فيها أسلحة فتحت الشرطة خلال هذه الأعوام حوالي ٢٣٠٠٠ ملف في جرائم استخدمت فيها أسلحة، قسمها البحث إلى ثلاثة أنواع من الجرائم:

- جرائم إطلاق النار.
- التجارة غير المشروعة بالأسلحة أو صنعها أو تهريبها.
- جرائم شراء الأسلحة أو حملها أو حيازتها أو نقلها.

كتب هشام نفاع:

يشير بحث جديد نشره معهد أبحاث الكنيست في أواسط آب الجاري، إلى أن نسبة المواطنين العرب في دولة إسرائيل من بين المصابين بالأسلحة النارية، بين الأعوام ٢٠١٧-٢٠٢٠ تزيد عن ٨٠٪. وذلك بالاعتماد على ثلاثة مصادر مختلفة لهذه المعلومات. ويؤكد البحث في سطورها الأولى أن كثيراً من جرائم الأسلحة في إسرائيل يرتكب في المجتمع العربي، وتشمل المسدسات والبنادق بالإضافة إلى القنابل اليدوية والمفرقات النارية.

لم ينجز معدو البحث عملهم بسلاسة، كما يكتبون، وذلك لأن الإجابات التي طلبوها في كانون الأول ٢٠٢٠ من وزارة الأمن الداخلي، وهي المصدر الرئيس للمعلومات الواردة في بحثهم، تأخرت حوالي نصف سنة، وحتى حين تلقتها كانت منقوصة. فيكتوبون: تم تسلم الإجابات فقط في ١١ نيسان و ٢٤ آب ٢٠٢١. وبعضها كان ضمن «تصنيف أمني سري» أي يحظر إشهارها. هكذا تأخر نشر الوثيقة حتى هذا الشهر، وبعد أربعة أيام على هذا النشر تلقى معهد أبحاث الكنيست «نسخة غير سرية» من رد وزارة الأمن الداخلي.

يقدم البحث، الذي كتب بطلب من عضو الكنيست السابقة سندس صالح، بيانات من وزارة الأمن الداخلي حول توجهات مواطنين إلى مراكز الشرطة، وبيانات عن ضحايا جرائم الأسلحة وفقاً لردود الوزارة وسجلات الجهاز الصحي (المستشفيات ومعهد الطب الشرعي). وهذا بالإضافة إلى «معلومات وبيانات أو تقديرات لكميات الأسلحة في أيدي المدنيين، بشكل قانوني وغير قانوني، ومعطيات عن تعامل السلطات مع جرائم الأسلحة، لا سيما في المجتمع العربي، وما يوصف بـ «تسرب» الأسلحة من الجيش الإسرائيلي إلى الجهات المدنية.

خلال ٤ سنوات ازداد عدد الضحايا العرب بالسلاح بنحو ٧٢ بالمئة بين العامين ٢٠١٧ و ٢٠٢٠، ارتفع عدد المكالمات إلى خط طوارئ الشرطة (خط ١٠٠) بخصوص مخالفات إطلاق النار من ٧٢٣١ توجهاً إلى ١٠١٦٩ توجهاً أي بزيادة ٤٠٪ في أربع سنوات. وسجلت أكبر زيادة في المنطقة الشمالية حيث تضاعف عدد الإحالات. في لواء القدس (يشمل القدس الشرقية المحتلة وفقاً للمعطيات الإسرائيلية الرسمية)، كانت هناك زيادة بنسبة ٧٩٪ وفي لواء الجنوب بنسبة ٦٤٪، خصوصاً في العام ٢٠٢٠.

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية



THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY
TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الإسرائيلي لا يعكس بالضرورة
موقف وزارة الخارجية النرويجية

تابعونا على الفيسبوك



http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب



http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب: 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدارة»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدارة» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدارة»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي